المحلية الصباح
العدد 3691 - السنة الثالثة عشرة
الخميس 19 شوال 1441 - الموافق 11 يونيو 2020
Thursday 11 June 2020 - No.3691 - 13 th Year

الأمير هنأ رئيس البرتغال بالعيد الوطني

بعث سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد ببرقية تهنئة إلى الرئيس مارسيلو ريبيلو دي سوزا رئيس جمهورية البرتغال الصديقة عبر فيها سموه عن خالص تهانيه بمناسبة العيد الوطني لبلاده متمنيا سموه له موفور الصحة والعافية ولبلد الصديق دوام التقدم والازدهار.

وبعث سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد،سمو الشيخ صباح الخالد رئيس مجلس الوزراء ببرقيتي تهنئة مماثلتين.

جانب من لقاء اللجنة المالية البرلمانية مع أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة (تصوير: صالح محمد)

الغانم تحدث عن أهمية دعم أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة

واجب و استحقاق على الحكومة والمجلس

العقيل: الجائحة تركت آثارا اقتصادية وأصحاب المشاريع والعاملون في القطاع الخاص كانوا الأكثر تضررا

عدد المواطنين في القطاع الخاص يصل إلى حوالي 72 ألف مواطن مقابل حوالي1.660 مليون غير كويتي

الدلال: الإشكالية في الوضع الاقتصادي بالكويت هو البطء في اتخاذ القرار ووجود محددات قانونية

الفضل: المطالبات بتخفيض الإيجارات من أصحاب العقارات لا بد أن تراعي مديونياتهم للبنوك

..والعقيل أيضا

دميثير: معالجة أزمات أصحاب المشاريع واتخاذ قرارات فاعلة لمعالجة الأزمة الاقتصادية

الهاشل: لابد من استعجال تعديل قوانين «المدني الخص بالإيجارات» و«العمل في الأهلي» و«ضمان التمويل»

العثمان : أهمية استمرار صرف دعم العمالة للافراد العاملين في القطاع الخاص بعد انتهاء فترة الستة شهور

بينها الكويت مبينة ان اصحاب المشاريع والعاملين في القطاع الخاص كانوا الأكثر تضررا مقارنة بالعاملين في القطاع العام مما استوجب على الدولة التحرك لحمايتهم.

واضافت ان قانون معالجة آثار كورونا الاقتصادية سيكون قانونا مؤقتا لحين العمل برؤية على تعديل القانون «رقم 6 لسنة 2010» الذي يتحدث عن العمالة ولا يوفر الحماية القانونية لاصحاب العمل.

وذكرت ان عدد العاملين الكويتيين في القطاع الخاص يصل الى حوالي 72 الف مواطن مقابل حوالي 1ر660 مليون عامل غير كويتي مبينة انه مراعاة لحقوق اصحاب العمل والخسائر المالية التي تعرضوا لها فقد اعطى هذا القانون لطرفي العقد حرية الاتفاق على تخفيض الراتب بنسبة 50 المئة كحد اقصى.

واضافت انه حماية للعاملين الكويتيين فقد صدر قرار مجلس الوزراء بمضاعفة دعم العمالة الوطنية في القطاع الخاص على ان يدفع لرب العمل شريطة الحفاظ على الكويتيين الموجودين لديه.

من جانبه دعا محافظ بنك الكويت المركزي رئيس اللجنة التوجيهية العليا للتحفيز الاقتصادي الدكتور محمد الهاشل الى استعجال إقرار ثلاثة تشريعات هي تعديل القانون المدني فيما يخص الايجارات وتعديل قانون العمل في القطاع الأهلي وبرنامج دعم وضمان التمويل.

وقال الهاشل إن القطاع الخاص يواجه تحديات كبيرة والمشروعات الصغيرة تواجه تحديات أكبر ولا بد من التفكير في نموذج الأعمال وكيفية مواجهة التغيرات.

واضاف «نحن مقبلون على مرحلة صعبة ومختلفة جدا عن السابق وربما لن تصلح بعض الأعمال للاستمرار ونحتاج إلى التطور والتغير لمواكبة الظروف الحالية واحتياجات الناس».

وذكر ان اللجنة التوجيهية العليا للتحفيز الاقتصادي وضعت في الاعتبار توفير الموارد المالية لعبور الأزمة لافتا إلى إقرار جزء كبير من الحزمة التي اوصت بها اللجنة فيما الجزء الأخر في طريقه للاقرار.

واشار إلى توصية اللجنة بتوفير السيولة اللازمة لعبور الأزمة نظرا للحاجة الماسة لها في تقديم الدعم الفوري للكيانات المكفوءة مضيفا «أما بشان الكيانات التي كانت خاسرة قبل الأزمة فيجب ان نوفر لها الموارد».

وأوضح ان نسبة القطاع الخاص في الناتج المحلي البالغة 32 بالمئة تعد متدنية ويجب العمل على رفعها مشيرا في الوقت ذاته إلى عدم وجود بيانات دقيقة عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة «وذلك احد العيوب التي يجب معالجتها».

وافاد أن نسبة الكويتيين العاملين في القطاع الخاص تبلغ 2ر5 بالمئة فقط كما ان انتاجية العامل في المشروعات الصغيرة تقدر بنحو 2100 دينار كويتي «نحو 7 آلاف دولار أمريكي» في حين ان الناتج الاجمالي للفرد في القطاعات الأخرى يبلغ حوالي 8600 دينار «نحو 28 الف دولار» مايعني ان بقية القطاعات تغطي على المشروعات الصغيرة والمتوسطة لأن انتاجية الفرد فيها متدنية.

وشرح الهاشل التدابير التي اقرها مجلس الوزراء والبنك المركزي مشيرا إلى تركيزها على دعم رواتب المسجلين في البابين الثالث والخامس.

ولفت إلى بادرة «المركزي» بخفض سعر الفائدة الى مستويات متدنية إذ تتحمل الدولة جزءا كبيرا من كلفة تمويل المشروعات الصغيرة حيث بلغت نسبة الفائدة 0ر06 في المئة على المشروعات الصغيرة «وهي نسبة تكاد تكون قرضا حسنا».

وقال «إن من الخطأ الحديث عن إصلاح شامل قبل الخروج من الأزمة الحالية» متوقعا ان يكون هناك ضغط على المحاكم في قضايا المنازعات لذا يجب ان يتم أخذ ذلك بالاعتبار.

بدوره أكد المدير العام للمؤسسة العامة للتامينات الاجتماعية مشعل العثمان اهمية استمرار صرف دعم العمالة للافراد العاملين في القطاع الخاص الخاضعين للباب الثالث في قانون التامينات الاجتماعية وذلك بعد انتهاء فترة الستة شهور.

وأوضح العثمان أن الاستمرار بدعم العمالة يأتي تطرا لصعوبة الحصول على عمل في ظل تداعيات جائحة كورونا المستجد «كوفيد 19» مشددا في الوقت ذاته على أن «الأزمة لن تؤثر على الشباب الكويتي وانه سيواجه التحديات ونحن معكم قلبا وقالبا». واضاف ان تاجيل اشتراكات التامينات لمدة ستة اشهر استفاد منه اكثر من 16 الف شخص مسجلين على الباب الخامس كما ان الاشتراكات الشهرية لأصحاب الاعمال استفادت منها 8 آلاف شركة يعمل بها 60 الف كويتي.

ولفت إلى عدم توقف العمل في «التامينات» حتى في عطلة عيد الفطر وحظر التجول الشامل عبر اتباع «نظام العمل عن بعد» مبينا انه لن يتم استقبال المراجعين في بداية خطة العودة إلى الحياة الطبيعية بشكل تدريجي بل سيتم طبع الشهادات من خلال جهاز خاص بذلك يوضع في مدخل المؤسسة.

على صعيد متصل أكد عدد من نواب مجلس الأمة اهمية اتخاذ الحكومة قرارات صائبة لانتشال الاقتصاد الوطني من تراجعه نتيجة تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد «كوفيد 19» ومراعاة القوانين والمواثيق الدولية عند اتخاذها مشيرين إلى ضرورة تعاون البنوك مع الحكومة لحل الأزمة.

وقال النائب محمد الدلال في مداخلته إن الاشكالية في الوضع الاقتصادي بالكويت هو البطء في اتخاذ القرار مشيرا إلى وجود محددات من الناحية القانونية في التعامل مع القوانين الاقتصادية التي تاتي للجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية.

واضاف الدلال ان تقييم القوانين يتم وفق الدستور والقوانين والمواثيق الدولية بما فيها ما يتعلق بالعمل والعمالة التي لا نستطيع تعديلها وتعتبر قوانين داخلية ولا بد من اخذ هذا الشان بالاعتبار.

من ناحيته لفت النائب احمد الفضل في مداخلته إلى وجود اربعة او خمسة اقتراحات بقوانين للمساهمة في حل المعضلة الاقتصادية الآنية لدى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية ولجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل البرلمانية. وبين الفضل ان المطالبات بتخفيض الإيجارات من اصحاب العقارات لا بد ان تراعي ان أصحاب العقارات تطالبهم البنوك باموال والقضية لن تنتهي.

بدوره دعا النائب خلف دميثير في مداخلته الحكومة إلى معالجة أزمات أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة واتخاذ قرارات فاعلة لمعالجة الأزمة الاقتصادية.

حضر اللقاء من الجانب الحكومي وزير التجارة والصناعة خالد الروضان ووزير النفط ووزير الكهرباء والماء بالوكالة الدكتور خالد الفاضل ووزيرة الشؤون الاجتماعية ووزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية مريم العقيل ومحافظ بنك الكويت المركزي رئيس اللجنة التوجيهية العليا للتحفيز الاقتصادي الدكتور محمد الهاشل.

كما حضر اللقاء مدير عام المؤسسة العامة للتامينات الاجتماعية مشعل العثمان ونائب رئيس مجلس الإدارة التنفيذي بشركة مشاريع الكويت القابضة «كيبكو» فيصل العيار ورئيس اللجنة التنفيذية بشركة بورصة الكويت بدر الخرافي.

الوزير الفاضل مسلما

كلمة الهاشل

مداخلة العثمان